

الدكتور عصام خليفة

من المسلّم به ان قضية الحدود البرية والبحرية والجوية لكل دولة هي مسألة بالغة الأهمية. ونذكر في هذا المجال بقول الباحث الألماني هاوز هوفر: الدولة هي حدودها. بالنسبة الى الحدود البحرية، اتفق الباحثون على انها تعين المدى المائي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها كما على اليابسة من أراضيها. وبعدم كانت في الماضي على بُعد يراوح ما بين ٢ و ٥ كلم عن الشاطئ، فقد أصبحت حدود المياه الإقليمية تصل الى ١٢ ميلاً بحرياً (■) انطلاقاً من "خط الأساس البحري" على الشاطئ، أي الخط المستقيم الذي يصل بين رؤوس النقاط البارزة للشاطئ الدولة المطلّة على البحر.

في مطلع القرن العشرين أخذ الحوض الشرقي للبحر المتوسط يعرف أهمية متزايدة بفعل التنقيبات النفطية والغازية الجارية فيه من تركيا شمالاً الى مصر وليبيا جنوباً.

أولاً: إشكالية الحدود البحرية:

بالنسبة الى حدود منطقتنا البحرية يمكن ان نورد النقاط الآتية:

1- بدأت الدولة اللبنانية بالمبادرة الى ترسيم حدودها البحرية مع قبرص وسوريا وإسرائيل عام ٢٠٠٢.

2- في العام ٢٠٠٧ وقّع لبنان مع قبرص اتفاقية لترسيم الحدود البحرية اعتمد فيها خط الوسط، مع ان الدول القارية، بحسب القانون الدولي، لها مساحة اقتصادية بحرية تتجاوز تلك التي تخص دول الجزر البحرية المقابلة. إضافة الى ذلك بين النقطتين ١ جنوباً و ٦ شمالاً حصل تراجع عن الحقوق اللبنانية. (الخبراء اللبنانيون كانوا من وزارة الاشغال وكان محمد الصفدي وزيراً لتلك الوزارة).

3- لكن لم يلبث خبراء من الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية - ان قاموا بتعديل نقطة الحدود الجنوبية، فعُدّوا النقطة رقم ١ بالنقطة ٢٣.

4- في ١٤ تموز أودع لبنان الأمم المتحدة وقبرص احداثيات حدوده البحرية المعدلة. لكن قبرص بادرت الى توقيع اتفاق (بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٠) مع إسرائيل انطلاقاً من النقطة ١ بدلاً من النقطة ٢٣. وقد قامت إسرائيل بتاريخ ١٢ تموز ٢٠١١ بترسيم حدودها مع لبنان حيث ضمت مساحة لا تقل عن ٨٦٠ كلم من المنطقة البحرية اللبنانية.

5- في العام ٢٠١١ أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم الرقم ٦٤٣٣ الذي تضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع سوريا وقبرص وإسرائيل.

6- يحق للبنان ان يحتسب المساحة البحرية بناء على طول الشاطئ المتعرج، ولكن تم احتساب هذه الحقوق بناء على الخط المستقيم الذي أفقدنا ما يعادل نحو ١٥% منها.

7- في ضوء ما تقدم يمكن ان نسجل ما يلي:

المساحة الخالصة للبنان (بالكلم ٢) حالياً:

17.500 كلم ٢ طول الساحل بخط مستقيم ١٦٩ كلم المساحة الصحيحة ٢٣,٦٣٢ كلم ٢

المساحة الخالصة لإسرائيل (بالكلم ٢): ٢٧,٠٠٠ كلم ٢ ١٤٩ كلم ٢٠,٨٦٧ كلم ٢

المساحة الخالصة لقبرص (بالكلم ٢) ١٧٨ كلم ٢٤,٨٨٩ كلم ٢

8- لم تحصل مفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وسوريا. وقد تحفظت سوريا عن المرسوم اللبناني ٦٤٣٣.

ثانياً: النفط والغاز:

يبدو ان هناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي اكدت وجود النفط والغاز في المستطيل المائي لشرق المتوسط، لا بل ان إسرائيل بدأت بخطوات عملية خاصة في حقول Aphrodite, tanin, tamar, dalit وleviathan وحقل Aphrodite بالنسبة الى قبرص.

وقبل أيام بدأت شركة توتال الحفر في المربع الرقم ٤ اللبناني. ولن أدخل في الكلام عن كميات الغاز والنفط المتوقعة في المربعات اللبنانية العشرة، على امتداد شرق المتوسط، لكن حسبي الإشارة الى ما توصلت اليه مؤسسة أميركية (٣) عام ٢٠١٠ درست أعماق شرق المتوسط من مصر الى تركيا (٨٣ الف كلم ٢) فوجدت ان الغاز متوافر بما يساوي أو يزيد على ١٢٤ تريليون قدم مكعب من الغاز و ١,٧ بليون برميل من النفط، وحصّة لبنان ٢٤% من هذه الثروة. أي ان حصّة لبنان ٨٥٠ مليار م ٣ من الغاز قيمتها ١٧٠٠ مليار \$، و ٤٢٥ مليون برميل من النفط قيمتها ٢١ مليار \$ تقريباً. وإذا كان من المفترض ان تحصل الدولة على ٤٠% من شركات التنقيب، فهذا يعني انها تحصل على ٧٠٠ مليار \$ بحسب أسعار هذه الأيام، ومن النفط يمكن ان تحصل على ١٠ مليارات \$. على صعيد تطور مسألة استغلال لبنان للثروة النفطية والغازية يمكننا عرض ما يلي:

1- منذ العام ٢٠٠٢ بدأ المسح للشاطئ اللبناني.

2- في ٢٤/٨/٢٠١٠ صدر القانون الرقم ١٣٢/٢٠١٠ وهو قانون جيد على ما يقول معظم الخبراء .

3- في العام ٢٠١٣ حصل تأليف الهيئة الناظمة لقطاع البترول.

4- في العام ٢٠١٧ صدر المرسوم ٤٣/٢٠١٧. وقد ورد في المادة الخامسة منه: "لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى".

5- يعتبر الخبراء الوطنيون أمثال د. نقولا سركيس ان المرسوم مناقض للقانون، وانه يعني "تتازلاً كارثياً عن حقوق ملكية الدولة على النصيب الذي يعود لها من الإنتاج. فاذا اعتبرنا على سبيل المثال ان نصيب الدولة المتفق عليه هو ٤% من مجموع بترول وغاز مكتشف قيمته ٥٠ مليار دولار في رقعة من العشر رقع البحرية، فهذا يعني بالعربية الفصحى خسارة ملكية نصيب يعود للدولة في ظل المشاركة الفعلية قيمته ٢٠ مليار دولار"، بينما المشاركة التي نص عليها قانون البترول - والتي تمارسها أكثر من ٧٠ دولة في العالم - تعني مشاركة فعلية في كل العمليات الصناعية والتجارية.

6- ان تطبيق المرسوم ٤٣ يؤدي الى رسم رمزي واتاوة من أنعس ما يكون على الغاز، اذ انها لا تتجاوز ٤% من قيمة الإنتاج (أي اقل من ثلث نسبة ١٢,٥% التي تبنتها

إسرائيل مثلاً والتي تشكل المعيار السائد في العالم)، وضريبة دخل ٢٠% مقابل معدل ٢٦% في البلدان الأخرى. واستناداً الى هذه المعطيات يتبين ان حصة لبنان خلال

السنوات الأولى من الإنتاج ستراوح في حدود ٤٧%. هذا في أفضل الحالات، أي في حال قدمت الشركات ارقاماً حقيقية عن حساباتها واريابها، من دون ان ننسى إمكان

إعلانها عن خسائر، مما لا يترك للبلد المضيف سوى الاتاوة الهزيلة المذكورة أعلاه. يبقى ان حصة الـ ٤٧% التي يمكن تأملها في أحسن الحالات هي أدنى بأشواط من حصة ٦٥-٨٥% التي تحصل عليها الدول التي تطبق نظام تقاسم الإنتاج الذي نص عليه القانون البترولي اللبناني قبل ان يزوره المرسوم ٤٣/٢٠١٧.

7- من الأهمية بمكان الاستمرار بتمثّل التجربة النروجية في موقفها حول الصندوق السيادي.

8- ضرورة وضع خطة على المديين المتوسط والبعيد على صعيد تحضير الكوادر البشرية (معاهد متخصصة ومراكز أبحاث) وتحضير الأسواق، ومصانع البتروكيمياويات

وخطوط النقل وما إليها، مع ضرورة اصلاح مصفاتي طرابلس والزهراني وتأهيلهما.

9- إبعاد السياسة عن هذا الملف وتكليف مسؤولين اكفاء إدارة هذا القطاع.

10- الاهتمام بالبترول في البر. فقد بيّن البروفسور العالم داني عازار (الأستاذ المميز في الجامعة اللبنانية) ان هناك مناطق لبنانية عدة تحتوي على النفط وبخاصة الصخري منه.

11- لقد "دفشت" إسرائيل توتال ٢٥ كلم في البلوك ٩، وهي تعمل في كاريش على بعد ٤ كلم من حدودنا. مع العلم ان مسؤول النفط الإسرائيلي صرّح بان المنطقة ٩ تنطوي

على ثروة (نفط - غاز) لا تقل قيمتها عن ٧٤ مليار \$.

12- إيجاد مخططات لمندن صناعية للمنتجات النفطية (ادوية، اسمدة الخ...)

13- محاولة عدم الدخول في الصراع الدولي المحتدم حول استغلال حقول النفط اللبناني والانفتاح على الأوروبيين والأميركيين والروس والصين وربما غيرهم.

في الخلاصة إما ان ندخل هذا القطاع في نفق الفساد الداخلي الذي نعاني من نتائجه، وإما ان نحافظ عليه كقاعدة لمواجهة مصاعبنا الاقتصادية وتأمين مستقبل واعد لأجيالنا القادمة.

وكذلك إما ان ندخل في لعبة الأمم الإقليمية والدولية ونكون أدوات لمطامعها في ثرواتنا، فنودي بالوطن الى الانهيار، وإما ان نحافظ على استقلالنا وسيادتنا ونستغل ثرواتنا

لمصالح شعبنا، وهذا هدف حركتنا الثقافية وعاميتنا الكبرى. وبذلك نبني للإنسان وحقوقه ولبنان وقوة دولته ومجتمعه في المثوية الثانية لذكرى اعلان دولة لبنان الكبير.

■ الميل البحري يساوي ١٨٥٢م.